

بسم الله الرحمن الرحيم  
السيد الأستاذ الدكتور/ سيد القاضى رئيس جامعة بنها  
السادة الأساتذة أعضاء هيئة التدريس المقرون  
طلاب جامعة بنها  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

قبل أن نبدأ كلمتنا في هذا المؤتمر؛ نودُّ أن نتوجّه بالشكر والتقدير إلى السيد رئيس الجامعة على دعوته الكريمة لعقد هذا المؤتمر في هذا التوقيت بالغ الأهمية، حيث فصلنا عن الانتخابات الرئاسية أيام معدودات، وعقد هذا المؤتمر في مثل هذا التوقيت يعكسُ دراية القائمين على شؤون التعليم الجامعي في مصر - عامةً - وفي جامعة بنها - خاصةً - بأهمية الممارسة السياسية وأهمية تلك الممارسة في إطار الجامعة.

ولقد استقبلنا دعوة السيد رئيس الجامعة بكلِّ ترحابٍ وحرصنا على إجابتها والحضور اليوم من أجل لقاءكم - طلاب جامعة بنها .

أبناؤنا طلاب جامعة بنها  
إن وطننا على موعدٍ مع حدثٍ عظيم  
حيثُ عُقدتُ بالأمس القريب الانتخابات الرئاسية المصرية في أيام 16 و17 و18 من الشهر الحالي خارج البلاد  
وسوف تعقد في أيام 26 و27 و28 من الشهر الحالي داخل البلاد  
والانتخابات الرئاسية القادمة هي رابع انتخاباتٍ تعددية تُجرى في البلاد  
وهي ثالثُ انتخاباتٍ تُجرى بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام 2011م

ومما لا شك فيه؛ أن الانتخابات الرئاسية هي الأهمُّ على الإطلاق من بين الاستحقاقات الانتخابية التي تُجرى في البلاد، إذ من خلالها تختارون - وفق نظام الاقتراع العام السري المباشر - من يحكم بلادنا ويحقق آمالكُم المشروعة في الرقي والتقدم خلال السنوات الأربع القادمة.

وإجراء الانتخابات الرئاسية بصورة دورية في الموعد المحدد لها، في إطار من التنافسية والتعددية هو أهمُّ مظهرٍ من مظاهر الديمقراطية، وهو دليلٌ على إيمان شعبٍ مصر بالديمقراطية طريقاً ومستقبلاً وأسلوب حياةٍ، واتخاذها من التعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة أساساً، وتمسُّك الشعب بحقه في صنع مستقبله، وتأكيده على أنه - وحده - مصدرُ السلطات.

وأهمُّ ما يميز الانتخابات الرئاسية القادمة إجراؤها بإدارة وتنظيمٍ وتحت إشرافِ الهيئة الوطنية للانتخابات، التي طالما ناديتُم بها في ثورتَي يناير ويونيو، وأفرغتمُ النصوص الحاكمة لها في الفصل التاسع من الباب الخامس من الدستور، وصدر القانون رقم 198 لسنة 2017 بإنشائها، وبذلك تكون الهيئة الوطنية للانتخابات أول هيئة مستقلة في تاريخ مصر يُعهد إليها وحدها - دون غيرها - بإدارة الاستفتاءات، والانتخابات الرئاسية، والنيابية، والمحلية، وتنظيم جميع العمليات المرتبطة بها، والإشراف عليها انتهاء بإعلان النتيجة.

ومن ثمَّ فإنَّ للانتخابات الرئاسية القادمة سماتٌ تستمدُّها من سماتِ الهيئة الوطنية للانتخابات ذاتها والمتمثلة في:

أنها هيئةٌ مستقلة؛ إذ كفلَ الدستور والقانون للهيئة الاستقلالَ الفني والمالي والإداري، فحظرا التدخلَ في أعمالها واختصاصاتها حظراً مطلقاً، وأفردا لها ميزانيةً مستقلةً، وعهدا بإدارتها لمجلس إدارة يضمُّ نخباً من شيوخ القضاة والهيئات القضائية، منتدبين لمدةٍ ستِّ سنواتٍ، ونصَّ القانون على عدم جواز إنهاء نديهم أو مسائلتهم أو مسائلة أعضاء جهازها التنفيذي إلا أمام مجلس القضاء الأعلى والمجالس الخاصة والعليا بالجهات والهيئات القضائية التابعين لها، وفق الإجراءات المقررة في قوانين تلك الجهات والهيئات.

وأنها هيئةٌ محايدة؛ إذ أنشئت وفق أسلوب الإدارة المستقل، حيث أقرَّ الدستور للهيئة بالشخصية الاعتبارية المستقلة عن الدولة، وحظر القانون على رئيس وأعضاء مجلس إدارة الهيئة، والمدير التنفيذي ونوابه، والأعضاء وأي من العاملين في الهيئة القيام بأي نشاطٍ يخلُّ بحيادهم.

كما أنها هيئةٌ دائمةٌ غير مقيدةٍ في وجودها ومباشرةٌ مهامها بنطاقٍ زمنيٍّ أو إجرائيٍّ؛ حيث لا تنتهي مهمتها بانتهاء مدةٍ محددةٍ أو بإجراء استفتاءٍ أو عمليةٍ انتخابيةٍ، وإنما خصَّها الدستور والقانون بإدارة الاستفتاءات، والانتخابات الرئاسية والنيابية والمحلية. وفي الوقت ذاته؛ فإن الدستور والقانون قد أخضعا عمل الهيئة لمبدأ المشروعية، حيث أقرَّ لكلِّ ذي شأنٍ الحق في التظلم، والطعن على قرارات الهيئة، وعقد الاختصاص للمحكمة الإدارية العليا بالفصل في الطعون على قرارات الهيئة المتعلقة بالاستفتاءات والانتخابات الرئاسية والنيابية ونتائجها، بينما خصَّ محكمة القضاء الإداري بالفصل في الطعون على قرارات الهيئة المتعلقة بالانتخابات المحلية ونتائجها، ويكون الطعن والفصل وفق القواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة.

ومن جانبنا : نعملُ - كهيئة وطنية للانتخابات - على تنفيذ الالتزامات الملقاة على عاتقنا وذلك بضمان حق الاقتراع لكل ناخبٍ والمساواة بين جميع الناخبين والمرشحين خلال الاستفتاءات والانتخابات وتنفيذها وفقاً للأسس والقواعد المتعارف عليها دولياً وإعداد قاعدة بيانات الناخبين من واقع بيانات الرقم القومي وتحديثها بصفةٍ مستمرةٍ ودوريةٍ ووضع القواعد المنظمة لإجراء عملية تصويت المصريين المقيمين بالخارج بالتنسيق مع وزارة الخارجية وندب القضاة للإشراف على الانتخابات.

كما نعمل على وضع نظامٍ لتحديد الرموز الدالة على المرشحين في الانتخابات، يتسم بالحيادية ويكفل المساواة وتكافؤ الفرص، ووضع اقتراحٍ لتعديل تقسيم الدوائر الانتخابية بالتنسيق مع الجهات المعنية، بما يراعي التمثيل العادل للسكان والمحافظات، والتمثيل المتكافئ للناخبين، ووضع مدونة للسلوك الانتخابي تكون ملزمةً لكلِّ من المرشحين والأحزاب السياسية ومؤيديهم وتحدد الجزاءات المترتبة على مخالفتها، بالإضافة إلى وضع إجراءات تيسيرية لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من الإدلاء بأصواتهم، كما تلتزم الهيئة بوضع القواعد الخاصة بالدعاية والتمويل والإنفاق الانتخابي والإعلان عنه، والرقابة عليها، وضبط مخالفاتها، واتخاذ اللازم قانوناً حيالهم، ووضع القواعد المنظمة لمتابعة الاستفتاءات والانتخابات من جانب وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني المصرية والأجنبية، وغيرها، ومراقبة مدى الالتزام بتلك القواعد، بالإضافة إلى حق الهيئة في إبداء الرأي في مشروعات القوانين ذات الصلة بالاستفتاءات والانتخابات الرئاسية والنيابية والمحلية.

وانطلاقاً من التزام الهيئة بتوعية وتثقيف الناخبين والأحزاب والائتلافات السياسية بأهمية المشاركة في الاستفتاءات والانتخابات، قامت بعقد ندوات في كافة ربوع الوطن للتعريف بالهيئة واختصاصاتها، والاستقلال والحياد المقررين لها، والتأكيد على مبدأ الشفافية في عملها، لطمأنة الناخبين وحثهم على المشاركة في الانتخابات باعتبارها واجب قانوني ودستوري.

وإلى جانب ذلك؛ فقد أُلزم القانون كافة أجهزة الدولة بمعاونة الهيئة في مباشرة اختصاصاتها، وتنفيذ مهامها، وتزويدها بكل ما تطلبه من بيانات ومستندات ومعلومات، وغيرها من مقتضيات مباشرة عملها، وأُلزم الوزارات وجميع الأجهزة الإدارية المعنية بالدولة - منذ بدء الإعلان عن موعد الانتخابات - بتحديد ممثلين لها للتنسيق بينها وبين الهيئة في مباشرة مهامها واختصاصاتها، وكفل للهيئة الحق في أن تكلف من تراه من الجهات الإدارية، أو من تستعين به من الخبراء بإجراء أي بحث أو دراسة لازمة للبت فيما يُعرض عليها، ولها أن تطلب من النيابة العامة أو النيابة الإدارية - بحسب الأحوال - إجراء أي تحقيق لازم للبت في أي أمرٍ معروضٍ عليها.

ومن جانبنا؛ نلتزم - كهيئة وطنية للانتخابات - بالفصل في التظلمات التي تُقدم إلينا - بعدالة القاضي وحياده - وفقاً لأحكام القانون، وأن نعمل على التنفيذ الفوري الصارم لأحكام القضاء دون تأويل أو إبطاء.

#### أبناءؤنا طلاب جامعة بنها

إن الانتخاب في القانون هو حق لكل من بلغ الثمانية عشرة من العمر ولم يكن محروماً من ممارسة حقوقه السياسية لأي من الأسباب المنصوص عليها في القانون، وهو في الوقت ذاته التزام على كل مواطنٍ متمتع بمباشرة حقوقه السياسية.

هذا من جهة القانون؛ أما من جهة الواقع؛ فإن الانتخاب أمانة في عنق كل مواطنٍ تجاه وطنه، أمانة بحكم المسؤولية التي نحملها - جميعاً - تجاه وطننا وأمتنا، فإن الصوت حين يوضع في صندوق الاقتراع هو صوت لمصر، وهو لبننة في بناء الوطن، وهو خطوة نخطوها جميعاً في مسيرتنا نحو الديمقراطية.

ومن هنا ندعوكم - طلاب جامعة بنها - وطلاب جامعات ومعاهد مصر - أن تسبقوا أساتذتكم إلى مقار الاقتراع، وأن تدلوا بأصواتكم لاختيار من يحكم بلادكم لفترة رئاسية قادمة، وأن تمارسوا الديمقراطية خارج الجامعة في الانتخابات الرئاسية القادمة كما تمارسونها داخل الجامعة.

#### أبناءؤنا طلاب جامعة بنها

إن كنا نحنُ قد أدبنا واجبنا تجاه وطننا في ماضينا وحاضرنا  
فإن دوراً منوطاً بكم في حاضرنا ومستقبلنا تجاه وطنكم وأمتكم  
فأنتم مستقبل هذا الوطن وعماده  
وأنتم أمل أمتكم ورجاؤها  
فانطلقوا من واقعنا بخطى ثابتة نحو غدٍ أفضل  
وارسموا ملامح مستقبلكم  
وارفعوا راية وطنكم عالياً

وحققوا أمل أمتيكم فيكم  
ولا تخيبوا رجاء آبائكم منكم  
وشاركوا في الانتخابات الرئاسية القادمة مشاركة جادة فاعلة  
قفوا أمام لجان الاقتراع وادلوا بأصواتكم  
لا تتنازلوا عن حقكم في المشاركة السياسية  
ولا تتخاذلوا عن أداء التزامكم بحسن اختيار من يمثلكم  
ضعوا لبننة في بناء وطنكم  
ولا تتخلوا عنه حين يناديكم  
أبناؤنا طلاب جامعة بنها

وختاماً؛ نوذ أن نوجه رسالة للسادة أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنها خاصة وبجامعات ومعاهد مصر عامة.

إن كانت رسالتكم المقدسة قد حملتكم أمانة تنشئة أجيال تحمل راية الوطن، تلقنهم من علمكم وأدبكم، وتدرّبهم على الممارسة السياسية في نطاق الجامعة، فإن القدر قد حملكم رسالة أخرى فوق رسالتكم، وهي أن تضربوا المثل لطلابكم في المشاركة السياسية في الانتخابات الرئاسية القادمة، وأن تذكروهم بأهمية تلك المشاركة في لقاءاتكم ومحاضراتكم، وأن تطبقوا تلك المشاركة في أنفسكم قبل أن تلقنوها لطلابكم، حتى تكونوا - كما أنتم - مثلاً وقدوةً للطلاب داخل الجامعة وخارجها في تلبية نداء وطنكم، وهذا عهدنا بكم دائماً، مثل أعلى وقدوة داخل الجامعة وخارجها، في الحياة العلمية والحياة العامة، وتنظيم هذا المؤتمر لا يدل على حرصكم على المشاركة السياسية فحسب، بل يدل - أيضاً - على حرصكم على توعية طلابكم بأهمية تلك المشاركة وحثهم عليها.

وفي نهاية كلمتي فتعالوا بكل الحب نلبي نداء مصر العزيزة، تعالوا نرسى دعائم الديمقراطية والانتخابات الحرة، تعالوا نهر العالم بممارساتنا وسلوكياتنا المتحضرة بعد أن بهرناه بنجاحنا والطموحات كبيرة، لكنها لن تتحول إلى واقع ملموس إلا بأصواتنا وإرادتنا واختيارنا الصحيح، وهو الدور المأمول منها.

عاشت مصر حرة مستقلة  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً في مارس 2018م

رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات  
القاضي / لاشين إبراهيم  
نائب رئيس محكمة النقض